اقتصاد السوق وتأثيراته على مستقبل الإدارة البيئية

د. سحر قدوري عباس

قسم الدراسات الاقتصادية

المقدمة

إن ما شهدته العقود الأخيرة من القرن العشرين المنصرم يعد ثورة لم يسبق لها مثيل في مجالي السياسة والتنظيم الاقتصاديين، وضخامة هذا التغيير وسرعته لصالح اقتصاد السوق لانظير لهما في تاريخ البشرية فما من إقليم أو بلد في العالم بقي الى اليوم لم يمسه شيء من هذا القبيل .

واتجه المجتمع الدولي بعدها نحو الاهتمام بنتائج هذه التطورات الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار بيئية على مستوى دولي وإقليمي، حيث تناول هذا الموضوع عدد من المحالف والاتفاقات والتنظيمات الدولية. ومع تزايد هذا الاهتمام الدولي بموضوعات البيئة كانت فكرة عقد مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل عام (1992) .

ونتيجة المناقشات والاجتماعات التالية أصبح من الضروري معالجة موضوعات أخرى تقنية واقتصادية وتجارية نظرا لتشابكها وتعدد موضوعاتها الفرعية مع موضوع البيئة، ومن بين احد الموضوعات الهامة اقتصاد السوق.

ومن هنا فان هذا البحث يتناول اهمية الاعتراف بالارتباط بين سياسات اقتصاد السوق والإدارة البيئية وتأثير كل منهما على الأخر من خلال تغيير العوامل المؤثرة على حجمي الإنتاج والاستهلاك الكليين .

ويتناول هذا البحث معالجة موضوع اقتصاد السوق والإدارة البيئية من خلال محاور أساسية:-

أولا : لمحة عامة لاقتصاد السوق والإدارة البيئة .

ثانيا : الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين اقتصاد السوق والصناعة والإدارة البيئية.

ثالثا: الآثار والمستقبل .

أولا : لمحة عامة لاقتصاد السوق والإدارة البيئية

ا- اقتصاد السوق

من الحقائق الراسخة أن النمو الاقتصادي عملية قاسية وصعبة ويكمن جوهره في جعل المجتمع ينتج أكثر مما يستهلك، وينتج بأقل حد من الهدر والضياع الاقتصادي، وفي استثمار الفائض الذي يتحقق عن هذا الطريق، وبذلك يتجلى دور الأفراد والمؤسسات بوضوح في عملية التنمية الاقتصادية[1] .

ان توالي الانهيارات الاقتصادية التي أصابت دول العالم دفعت الى ظهور الأسواق وتخصيص المؤسسات الحكومية، علاوة علىان تحرر الأسواق أدى الى تسريع هائل للتوجه العالمي الذي يتجسد قبل كل شيء في تدويل الإنتاج، والتنوع الكبير في تجارة السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا ... وغيرها. هذا مما دفع الىان تركز معظم الدراسات والمناقشات التي تدور حول العولمة والتحرر الاقتصادي واقتصاد السوق على الفوائد الاقتصادية التي تشمل توزيعا أكثر فعالية للموارد، وتحفيزاً للادخار والاستثمار، وتدفقا اكبر للاستثمارات والتكنولوجيا والمهارات مما يؤدي الى نمو اكبر وعمالة أفضل ومداخيل أكثر .

ألا أن التجربة الواقعية كانت متفاوتة، فالاعتماد الأكبر على الأسواق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي كانت لهما في الغالب أثارا" مفيدة في استعمال الموارد وأسهما بشكل خاص في تخفيض الهدر. والبيئة الجديدة التي أحدثها هيمنة قوى السوق حفزت توسعا ملحوظاً للمشاريع التي تتخطى الحدود القومية، ولكنها أدت أيضا الى أضعاف المواجهات البيئية، فقد عرضت البيئة لاجهادات مهلكة وكان للمنافسة والأوضاع الجديدة لسوق العمل تأثير سلبي في تهميش القضايا البيئية أكثر فأكثر ، كما تفاقمت المشكلات البيئية في حجمها وحدتها ومحدودية القدرة المؤسسية على مواجهة هذه المشكلات[2].

وهذا ما دفع الى ظهور منهج اقتصادي يطلق عليه "**الاقتصاد البيئي** " الذي يتضمن طرح استراتيجي ينادي بان الاقتصاد هو عبارة عن نظام في أطار النظام البيئي، فهو يستمد الموارد

المستخدمة من الطبيعة ويقذف بالتلوث أليها. وعليه فان جميع النشاطات الاقتصادية مستمدة من الطبيعة وجميع الإنتاج الاقتصادي هو في الحقيقة استهلاك للطبيعة[3].

وبرزت الحاجة الملحة الى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية من اجل تامين مقدار اكبر من الامن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتحدي هو تحقيق هذا الأمر في إطار الأسواق المفتوحة، والتوجه العالمي، والتغيير التكنولوجي السريع. إن العودة الى السياسات القديمة لن تؤمن للمجتمع الحل، فالحاجة الآن هو تصور جديد للبنى المؤسسية أكثر انسجاما مع القوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتجددة[4].

وخلال الثمانينيات بدا مفهوم اقتصاد السوق بالتبلور وتسارع مع سقوط المعسكر الاشتراكي، ويقوم أساساً على انفتاح الأسواق، وحرية انتقال الصناعات السلعية والخدمية، ومنح القطاع الخاص والمبادرات الفردية الدور القيادي في الاستثمار والتنمية، وتقليص دور القطاع العام، مقابل ذلك ترك مساحة واسعة لآليات العرض والطلب، وحتم هذا الامر إن تكون عملية الاصلاح الاقتصادي شاملة فتمدد من النطاق المحلي الى النظم العالمية والتحفيز على إطلاق نظم جديدة من تفاعل القوى المسيطرة على السوق والمنافسة والتكنولوجيا وفقاً للمتطلبات والضغوط التي تفرضها البيئة[5].

وهكذا فان موضوع اقتصاد السوق يفترض إن يدرج ضمن الموضوعات التي تبحث في إطار دولي أو إقليمي أو محلي واستمرار الاهتمام به وباثاره السلبية على البيئة والتنمية المستدامة .

ب . الإدارة البيئية

لقد كان الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض جزءاً لايتجزأ من البيئة وكان هذا بحد ذاته نتيجة من نتائج العمليات البيئية. وفي البداية لم تكن الاحتياجات المحدودة للانسان تقلق انسجام الطبيعة بما إن حجم ونوعية الضرر الحاصل بالبيئة كانا ضئيلين جداً. ولكن في السنين اللاحقة فان نمو احتياجات الإنسان المتنوعة وموقف اللامبالاة الذي اعتمده إزاء البيئة، علاوة على التقدم العلمي والتقني جميعها عجلت من سرعة التدهور البيئي[6].

وتشير الدراسات العلمية الى إن التأثيرات البيئية على السلوك الإنساني تعود الى بدايات القرن التاسع عشر، عندما اختبرعلماء النفس الادراك البشري للعوامل البيئية ودفع ذلك الى إبراز علم النفس الذي يدرس العلاقة التفاعلية بين سلوك الفرد والمنظمة والبيئة المحيطية[7].

وعلى الرغم من ان التحديات البيئية التي تواجهها الدول واضحة ومعروفة، فضلاً عن ان جوهر المصيبة البيئية في يومنا هذا كونها لم تعد محصورة في نطاق إقليمي، بل اتسعت إخطارها وامتدت عبر القارات فأصبحت ذات طابع شمولي (كوني) فأنها لم تحفز فيها استجابة عملية سريعة على المستوى الضروري لتصحيحها وقد يكون التحدي الأكبر التغلب والعمل على مستوى متكافى مع المخاطر المحدقة بالبيئة.وحاجة الساعة هي وجود أفراد واعين بالبيئة ومهتمين بإنقاذها من الكوارث ولا يحدث هذا إلا بمعرفة الانسان ببيئته ومشاكلها ووعيه بالحلول لتلك المشاكل واندفاعه للعمل من اجل تحقيق هذه الغاية [8].

وقد تأثرت المناقشات التي دارت عن المشاكل البيئية في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات تأثيراً كبيراً بتجارب الدول الصناعية، وأدى الاهتمام المتصاعد بالحاجة للتحرك من اجل صون البيئة وتحسينها على حث الأمم المتحدة لعقد مؤتمر عن البيئة البشرية وهذا ما جرى في استوكهولم (1972) أول مرة حيث اجتمعت دول العالم جميعها من اجل وضع خطة عملية للعمل لصالح البشرية جمعاء . كما جرى التأكيد على الحاجة لنظرة مشتركة إزاء البيئة وتحسينها للأجيال الحاضرة والمستقبلية وخرج المؤتمر بـ (109) توصية يمكن تصنيفها بشكل عام تحت خمسة موضوعات مهمة :-(9)

1- الجوانب البيئية لإدارة الموارد الطبيعية.
2- تخطيط وإدارة المستقرات البشرية لتحسين البيئة.
3- تحديد أهم الملوثات والسيطرة عليها.
4- الجوانب الاجتماعية والثقافية والإعلامية للقضايا البيئية.
5- البيئة والتنمية.

وكان لإدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط الاستراتيجي من أقوى توصيات المؤتمر، وتم إنشاء برنامج (UNEP) بعد المؤتمر، حيث يهتم البرنامج بمراقبة البيئة العالمية ويلعب دور الوسيط والمنسق في مجالات الرصدالبيئي، والنظم البيئية الأرضية والمحيطات، والبيئة والتنمية، وصحة البيئة،... وغير ذلك من الموضوعات.

ثم جاء مؤتمر الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو (1992) والذي حاز على توافق واسع في الآراء وأعلن بيان يشتمل على مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية، وبرنامج عمل يتناول أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية محددة. ثم جاء المؤتمر الثالث للأمم المتحدة " القمة العالمية للتنمية المستدامة " الذي انعقد في جوهانسبرغ عام (2002) وقدم على راس جدول إعماله قضايا البيئة والتنمية المستدامة في العالم ومن أبرزها الاستغلال المسرف للثروات الطبيعية، ومشاكل المياه،وتأكل التربة، والملوثات الغازية،... وغيرها من مشكلات الطبيعة وتأثير أنشطة الانسان عليها. إضافة الى وضع خطة عمل لتنفيذ ما تم اعتماده من التزامات منذ عشر سنوات بقمة الأرض (1992) والتوفيق بين التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة وهي الأوجه الثلاث للتنمية المستدامة[10].

وهكذا يتضح بصورة جلية اهمية التعاون الدولي للتعامل مع المشكلات والقضايا البيئية من خلال تحسين النظام الاقتصادي العالمي بما يؤدي الى زيادة النمو والتنمية المستدامة، مع عدم تسبب الإجراءات والسياسات البيئية في فرض قيود غير ضرورية على القضايا الاقتصادية والتجارية أو خلق تميز لا مبرر له عليها، بمعنى أخر ضرورة تحقيق التكامل بين الاقتصاد والسياسات البيئية واستخدام الإجراءات البيئية كاءدوات مقنعة للحماية مع الالتزام باءتخاذ إجراءات ايجابية لتسهيل النفاذ الى الأسواق والنهوض بها.

ثانياً:الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين الصناعة واقتصاد السوق والإدارة البيئية

أ.اشتراك الصناعة مع الإدارة البيئية

منذ بداية السبعينيات والوعي البيئي يتنامى بشكل متسارع مما دفع بالحكومات والشعوب في معظم دول العالم الصناعية والنامية على حد سواء بالتحرك وتفعيل التنظيمات التي تتولى هذه المهمة. وأخذت على عاتقها اعتماد السياسات والبرامج التي تهدف الى حماية البيئة، وإدخال الاعتبارات البيئية في مختلف الخطط والنظم. ولم تقف عند هذا الحد، فقد تصاعدت وتيرة إنشاء الهيئات، والجمعيات، والجهات التي أخذت على عاتقها إدارة شؤون البيئة واضعة نصب عينها وضع وتنفيذ الإجراءات التنظيمية التي تهدف الى تقليل الانبعاثات الضارة

بالوسط البيئي(ماء،هواء،تربة)، والحد من الهدر، والاستنزاف المتصاعد للموارد المتجددة. إضافة لذلك إعداد الدراسات والاقتراحات التي تهدف الى استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب، والرسوم على التلوث، ودعم معدات السيطرة على التلوث(11).

إن قطاع الصناعة يعد من القطاعات المجتمعية الهامة ويشكل دعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لما يمكن إن يقوم به من تأثير على قاعدة الموارد الطبيعية للمجتمع عبر دورة الإنتاج من البحث عن المواد الأولية، وتحويلها الى منتجات، واستهلاك الطاقة، وتوليد النفايات. ويمكن إن تكون للآثار الصناعية ايجابية من جهة ارتقائها لجودة الموارد، وتوسيع استخدامها، أو يمكن إن تكون سلبية نتيجة التدمر البيئي الذي تحدثه العمليات التصنيعية[12].

كانت الآثار البيئية للصناعة في العقود الأولى من القرن العشرين تعتبر مشكلات محلية، ولكن مع التوسع الصناعي الهائل وتغيب الحفاظ على البيئة كسب المشكلات البيئية الصفة العالمية فزاد حجم الإيذاء البيئي، وانعكاسه على صحة الانسان والبيئة في أي مكان في العالم، ويبين الشكل (1) العلاقات المتبادلة بين الشروط الصناعية والتطورات في القطاع الصناعي وبين أثارها البيئية[13].

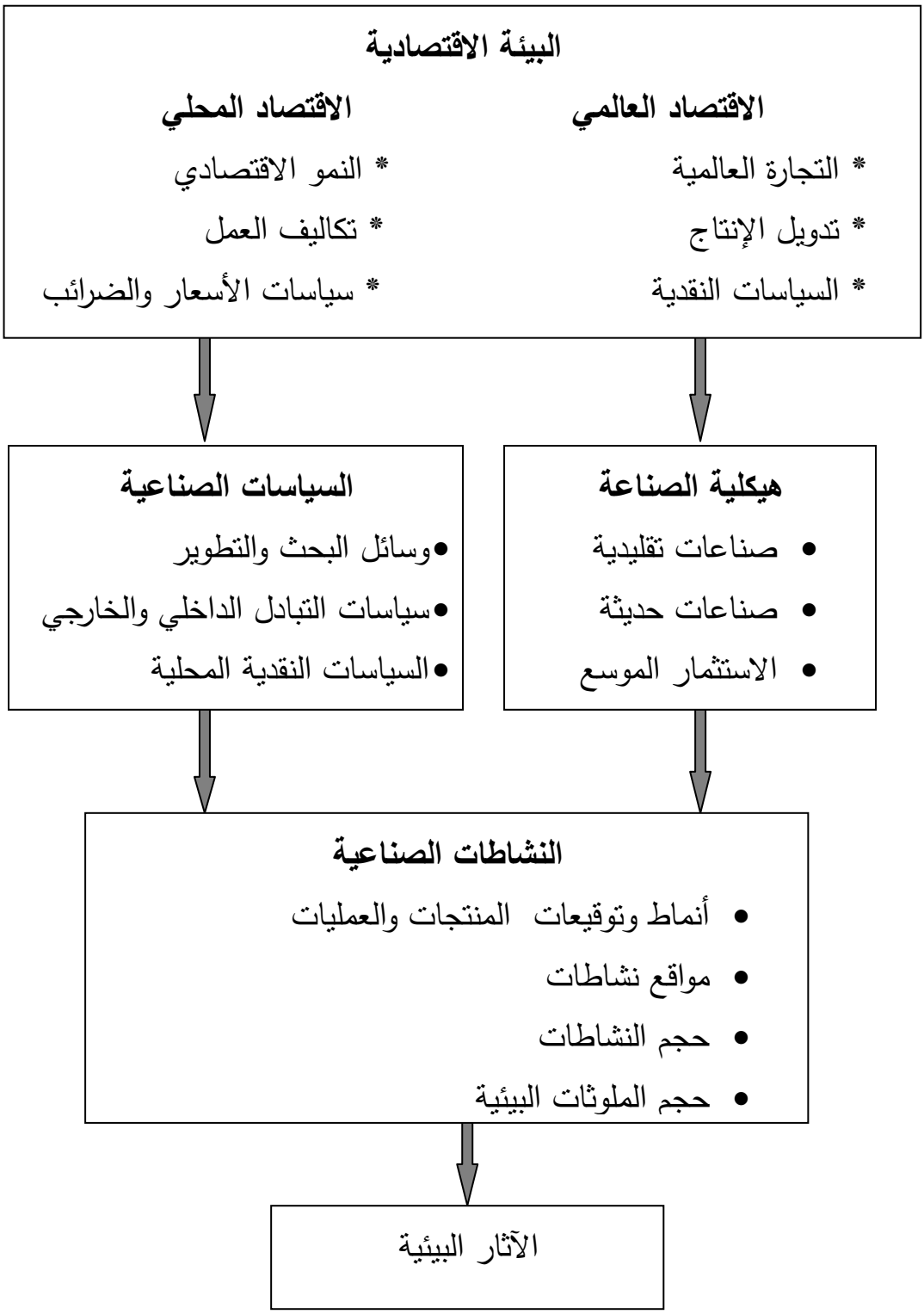

شكل (1)

العلاقة بين الصناعة وأثارها البيئية

المصدر: عوض، 1999 : 45

ب- التقارب بين اقتصاد السوق والإدارة البيئية

ويمكن تحديد أهم نقاط التقارب فيما يلي:-[14]

1- إن اتخاذ قرار للدخول في سوق جديد أو إنشاء مشروع معين يحتاج الى دعائم اقتصادية واجتماعية وبيئية ومعلوماتية تعمل على تقديم صورة واضحة عن الآثار السلبية والايجابية والهدف في النهاية هو الوصول الى موقع تنافسي.

2- إن اقتصاد السوق يشجع على الاستخدام الفعّال للموارد والتقليل أو الحد من التلوث والمشكلات والمخاطر البيئية، ولكن لماذا تعمد المنظمات الى استخدامات الموارد بطريقة غير مستدامة أو بمستويات عالية من التلوث؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في إن اقتصاد السوق لا يعكس بصورة فعالة تكاليف التردي أو التدهور البيئي، حيث أنها تفشل في دمج التكاليف البيئية بالقرارات الاقتصادية سواء أكان ذاك على مستوى الأعمال التجارية أو الصناعية.

3- في ضوء الاتفاقيات التي تمت والخاصة بالبيئة فرضت ضرورة دراسة العلاقة بين السياسات البيئية والسياسات التجارية واثر هما على التنمية، بما في ذلك الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية.

4- تحديد المعايير التي تخص موضوع البيئة وإثرها على حركة السلع والخدمات في اقتصاد السوق،وضرورة أجراء تعديلات على بعض الاتفاقيات بشأْن الحواجز الفنية والتجارية الدولية لتتماشى مع الأنماط والمعايير البيئية.

5- بناءاً على نتائج النقطة السابقة،ضرورة اقرارتأْثير المعايير البيئية على النفاذ الى الأسواق،خاصة بالنسبة للدول النامية والاقل نمواًوالايجابيات التجارية لإزالة القيود البيئية.

ثالثا: الآثار والمستقبل

يتضح من دراسة موضوع البيئة أنها تأخذ اهتماماً كبيراًً من المجتمع الدولي حيث تتعدد الاتفاقات الإقليمية والدولية التي تعالج حماية البيئة بالإضافة الى تشعب الموضوعات الفرعية المرتبطة بالموضوع الأصلي .

وفي إطار الجهود المبذولة للتعاون المشترك في علاج الآثار البيئية السلبية يزداد الارتباط بين ما توصل إليه لتعزيز قدرة المجتمع الدولي لحماية البيئة ورفع معدلات التبادل التجاري واثر

ذلك على التنمية الاقتصادية. وفي ظل هذا الاتجاة العالمي نحو الاهتمام بموضوعات البيئة بشكل جماعي، فقد انعكس ذلك الاهتمام على تنشيط ودراسة الآثار المشتركة بين البيئة واقتصاد السوق والتي يمكن إيجازها من خلال الأمور التالية :- (15)

1- في ضوء الضغوط البيئية من الأفراد والمنظمات على حكوماتهم لما يلاقونه من إضرار فادحة،توجب على الدول القيام باد خال الاعتبارات البيئية كعوامل في حساب تكاليف القيام بالإعمال الصناعية والخدمية والتجارية وهو اكبر تعديل مؤسسات الأعمال والحكومات بالقيام بهذه العملية من خلال سن القوانين والقرارات البيئية القائمة على مبدأ اعتماد وسائل حماية والحفاظ على البيئة منذ الخطوة لأي مشروع اقتصادي.

2- أدى النمو الاقتصادي والاجتماعي وانفتاح الأسواق الذي شهده العالم الى ظهور الكثير من المشاكل البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الانسان حاضره ومستقبله.وقد تمخض عن ذلك ظهور الكثير من المنظمات والهيئات والجماعات الدولية والإقليمية تسعى لتسليط الضوء على تلك المشاكل البيئية التي تسبب فيها الانسان.فمن هيئات الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،واللجنة العالمية المعنية بمشاكل البيئة،والبرنامج العالمي للبحوث الجوية،والبرنامج العالمي للمناخ،وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، الدولي للسلامة الكيميائية والمعهد الدولي للبيئة والتنمية،والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.إضافة الى المنظمات الوطنية غير الحكومية التي تعنى بقضايا البيئة على مستوى العالم كجماعات التنمية القابلة للاستمرار،والتكنولوجيا الملائمة،وأصدقاء البيئة،وأصدقاء الأرض،والسلام الأخضر،والصندوق العالمي للأحياء البرية،...وغيرها.

3- بالرغم من إن المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً هي الاكبرتسبباً في إحداث التلوث والاختلال البيئي،إلا إن الدول النامية هي الأكثر تضرراً،ذلك إن الدول النامية لأتتبع أساليب إدارية مرتبطة بمفاهيم التنمية المستدامة،وانحصار الفهم الواعي لمفهوم الكوارث الذي لم يقتصر على الكوارث الطبيعية(الزلازل،والفيضانات،والبراكين،...الخ)إذ أصبح وبكل وضوح يشمل الكوارث البيئية بمختلف ارتباطاتها بالتنمية البشرية.

4- تعد النشاطات الصناعية من أهم المصادر الرئيسية التي تؤثر على البيئة المحيطة بها،لذلك لايمكن القول إن صناعة ما ذات جودة،بدون وجود رقابة بيئية عليها،ويتم ذلك من خلال القيام بممارسة الفعاليات التالية:-

*التعرف على طرائق منع التلوث الصناعي داخل المؤسسة الصناعية.
*تقويم طرائق منع التلوث الصناعي المتبعة في داخل المؤسسة الصناعية.
* الاستعانة بالمراكز والمنظمات المعنية بالبيئة لتطوير وتطبيق برامج الرقابة البيئية للصناعة.
*تدريب المتخصصين البيئيين.

5- ظهور الدراسات والطروحات العلمية التي تؤكد على اهمية السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار الايجابية وكذلك العلاقة بين المتطلبات المتخذة لأسباب بيئية والمتعلقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير والنظم الفنية للتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام.

إما فيما يتعلق بالمقترحات المستقبلية للعلاقة بين اقتصاد السوق والإدارة البيئية وتعزيز النمو الصناعي وتعزيز الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية فيمكن عرضها بالشكل الأتي:-

1- التأكيد على دراسة الكثير من الموضوعات التي تخص البيئة من وجهة النظر الاقتصادية كاقتصاديات الموارد الطبيعية، والتوازن الأساسي بين الاقتصاد والبيئة، والأضرار والمخاطر الاقتصادية وجودة البيئة، ورقابة التلوث في الاقتصادات المختلفة.

2- أصبح من المؤكد الآن إن أفضل وسيلة للتعامل البيئي مع اقتصاد السوق وكذلك التكتلات الاقتصادية على الساحة العالمية هو من خلال الإدارة البيئية لان ذلك هو الأسلوب الأفضل الذي يمسح للمنظمات في إن تكون في وضع أفضل مع الاطراف الأخرى في إطار النمو المستدام.

3- ينبغي العمل على إدماج الآثار البيئية في عملية التنمية الصناعية، وهذا من شانه إن يؤمن بصورة ملائمة التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها عند تخطيط أو أنشاء أو تشغيل مشروعات صناعية بهدف الحد من اثر الملوثات على البيئة. وتشمل هذه التدابير أثار التلوث عن طريق تحديد الأعمال الملوثة، وتقييد درجة وحجم ملوثاتها، وتقديم التقارير البيئية حول التقييم البيئي.

4- تنمية الوعي البيئي لدى الجمهور العام، من حيث انه في قدرة كل فرد في أي موقع يحتله أن يقلل من التلوث، والأضرار بالبيئة بأتخاذ العادات التي تقلل من صرف ما لا ضرورة لصرفه.كذلك إقامة الندوات والدورات البيئية لنقل الخبرات من المنظمات والجهات البيئية

الى الأفراد والمؤسسات الصناعية بحيث يتم الاستفادة من هذه الخبرات في معالجة المشاكل البيئية.

5- التأكيد على سياسات السوق، والبيئة، والتنمية وأهمية العلاقة بينهم وان تكون من خلال تحقيق التنسيق الكامل بين تلك المجالات الثلاثة.

6- الحاجة الى تأكيد حماية البيئة،لا يجب إن تستخدم كوسيلة لخلق حواجز تجارية بين الأسواق غير ضرورية.

7- اهمية التشاور والشفافية في موضوع تأثير تنفيذ سياسات البيئة من ناحية،والسياسات من ناحية أخرى على متطلبات التنمية الاقتصادية.

8- اهمية بيان العلاقة بين قواعد التجارة وانفتاح الاسوق ومعايير تطبيق نظم الإدارة البيئية للتأكيد على عدم تعارضهما في تحقيق الأهداف التجارية والبيئية والتنمية وبحيث لا تخلق قيوداً تميزية بين الاطراف المختلفة.

9- تأكيد الاعتراف بالوقاية البيئية ووضع البدائل المختلفة لسياسات البيئة الوقائية بحيث تحدث اثاراً ايجابية على المجتمع،وتحسين فرص النفاذ للأسواق للسلع والخدمات وبما يمثل تحديات إمام مقتضيات الوقاية البيئية.

المراجع

1- دارام غاي، " **أسواق عالمية، اضطراب عالمي** "، مجلة العالم والبيئة، مج7، ع3، 1993، ص6-7.

2- عبد الخالق عبد الله،" **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية** "، دراسات في التنمية العربية: الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص.238

3-Bergh Vanden@Vander.Traaten, "To ward Sustainable Development: Concept, Methods **and** Policy" , Washington, Island press, 1994, P. 5.

4- ـ، " **إدماج ألبعد البيئي في الخطط الإنمائية** "، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، نيويورك، 1999، ص 6.

5- ـ، "**التجارة والبيئة**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 2-3.

6- عبد الله عبد القادر نصير، وفريد ياسين قرشي، "**الإدارة البيئية: دراسة تحليلية لاستراتيجيات وسياسة العمل التنموي للمنظمات التطوعية**"، بحث غير منشور، 2000، ص4.

7- محسن محمد، " **بعض المعتقدات البيئية للمجتمع البدوي في جنوب سيناء**"، نشرة مأب، ع1و2، ص41.

8- ـ، "**إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية**"، 1999، مصدر سبق ذكره، ص8.

9-_____,"**Handbook and Guidelines for Environmental Management and Sustainable Development",** UNDP United Nations, New York, 2001, p.22-24.

10- عبد الله عبد القادر نصير، وفريد ياسين قرشي، 2000 ، مصدر سبق ذكره، ص9.

11- عادل رفقي عوض، " **إدارة التلوث الصناعي** "، ط أولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1999، ص 17.

12- ـ، " **مدن صناعية صديقة للبيئة** "، مجلة البيئة والتنمية، مج5، ع35، 2000،ص34.

13- عادل رفقي عوض، 1996، مصدر سبق ذكره، ص 31.

14-Devereaux jenninjs @ A. Zandbergen," **Ecologically Sustainable Organizations**: **An Institutional Approach**", Academy of Management Review, Vo1.20, N.4, 1995, p .311.

15- دارام غاي، 1995، مصدر سبق ذكره، ص 9.